دراسة اقتصادية للتجارة البينية لمصر مع بعض الدول الافريقية

رسالة علمية مقدمة من

العربي احمد محمد احمد

بكالوريوس العلوم الزراعية (شعبة عامة) –

كلية الزراعة بسوهاج جامعة جنوب الوادي (٢٠٠٢م)

إستيفاءً للدراسات المقررة للحصول على درجة الماجستير

فى العلوم الزراعية (إقتصاد زراعي)

من

قسم الاقتصاد الزرعي

كلية الزراعة ـ جامعة الأزهر – فرع أسيوط

٢٠٢٢

لجنة الإشراف

أ.د/ حرب أحمد سيد البرديسي

أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد الزراعي – كلية الزراعة بأسيوط – جامعة الأزهر

د/ حسن يوسف محمد محمود

أستاذ الاقتصاد الزراعي المساعد – كلية الزراعة بأسيوط – جامعة الأزهر

أ.د/ ممدوح السيد موسي

رئيس بحوث بمعهد الاقتصاد الزراعي – مركز البحوث الزراعية

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	
تمهيد	١
مشكلة الدراسة	٢
هدف الدراسة	٢
أسلوب الدراسة ومصادر البيانات	٣
خطة الدراسة	٣
الباب الأول	
الإطار النظري والاستعراض المرجعي	
الفصل الاول	٥
اولا الاستعراض المرجعي	
أولاً البحوث والدراسات الخاصة بالتجارة الخارجية بصفة عامة	٦
ثانيا البحوث والدراسات الخاصة بالتجارة الخارجية مع الدول الأفريقية	١٦
الفصل الثاني	
الإطار النظري للدراسة	٢٧
مفاهيم التجارة الخارجية	٢٧
مفهوم الميزة النسبية	٢٧
مفهوم الميزة التنافسية	٢٨
بعض معايير قياس التجارة الخارجية	٢٨
١-درجة الانكشاف الاقتصادي	٦
٢- الميل المتوسط للصادرات	٢٨
٣- الميل المتوسط للواردات	٢٨
٤-معدل التغطية	٢٨
٥- درجة المشاركة الاقتصادية	٢٩
صور الاتفاقيات الدولية	٢٩
١- اتفاقية التجارة التفاضلية	٢٩
٢-الاتحاد الاقتصادي	٢٩
٣- منطقة التجارة الحرة	٢٩
٤- الاتحاد الجمركي	٣٠
٥- السوق المشتركة	٣٠

الموضوع	رقم الصفحة
٦- الاندماج الاقتصادي الكامل	٣٠
منظمة التجارة العالمية	٣٠
التكتلات الاقتصادية	٣١
الاتحاد الأوروبي	٣٢
منطقة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية "الافتا"	٣٢
رابطة التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي "ابيك"	٣٢
السوق المشتركة لمجموعة الكاريبي "كاريكوم"	٣٢
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الاونكتاد"	٣٣
التجمعات الاقتصادية الاقليمية في القارة الافريقية	٣٣
المجموعة الاقتصادية لدول أفريقيا الغربية "الايكواس"	٣٣
السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا)	٣٣
منظمة تنمية الجنوب الأفريقي (السادك)	٣٤
تجمع شرق أفريقيا "اياك"	٣٤
المؤتمر العالمي "دافوس"	٣٤
الاتفاقيات التجارية الدولية المصرية	٣٦
١. اتفاقية الجات/منظمة التجارة العالمية	٣٦
٢. اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية	٣٦
٣. منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	٣٧
٤. ترتيبات التجارة الحرة الثنائية الطابع	٣٨
٥. اتفاقية التجارة والاستثمار بين مصر وأمريكا TIFA	٣٨
٦. بروتوكول التعاون فيما يتعلق بإنشاء المناطق الصناعية المؤهلة QIZ	٣٨
ملامح مبادرة حوض النيل	٣٩
المؤسسات والهيئات المساندة للتصدير	٣٩
أ. البنيان المؤسسي الحكومي لخدمة الصادرات	٣٩
١. الهيئات العامة للرقابة على الصادرات والواردات	٤٠
٢. قطاع سياسات التجارة الخارجية	٤٠
٣. قطاع التمثيل التجاري	٤٠
٤. قطاع الاتفاقات التجارية	٤١
٥. نقطة التجارة الدولية	٤١
٦. الهيئة العامة لشئون المعارض والأسواق الدولية	٤١
٧. صندوق تنمية الصادرات	٤١

الموضوع	رقم الصفحة
٨. قطاع بحوث التسويق والدراسات السلعية والمعلومات	٤٢
٩. مصلحة الحجر الزراعي	٤٢
١٠. مصلحة الحجر الصحي	٤٢
١١. مصلحة الجمارك	٤٢
ب. الكيان المؤسسي الممثل للقطاع الخاص	٤٢
ج. أجهزة تمويل ومساندة وضمان الصادرات	٤٣
الباب الثاني	
واقع التجارة الخارجية بين مصر والقارة الافريقية	
تمهيد	٤٥
الفصل الأول	
الإتحاد الأفريقي ومنطقة التجارة الحرة الأفريقية	
نبذة عن الدول الأفريقية	٤٦
سكان أفريقيا	٤٦
الإتحاد الأفريقي	٤٧
ترتيب دول أفريقيا حسب عدد السكان	٤٨
أهم المشروعات التي تربط مصر بالدول الأفريقية	٥٢
العلاقات الاقتصادية الثنائية مع الدول الأفريقية	٥٣
زيادة حجم الاستثمارات المصرية في أفريقيا	٥٣
المشروعات المصرية في أفريقيا	٥٤
منطقة التجارة الحرة الأفريقية	٥٥
أهم التكتلات في أفريقيا	٥٨
أثر المناطق الحرة على الصادرات	٥٨
أهداف إنشاء المناطق الحرة	٥٩
الفصل الثاني	
الوضع الحالي للتجارة الخارجية الكلية والزراعية المصرية والأفريقية	
تمهيد	٦١
تطور سعر الصرف	٦١
تطور الميزان التجاري الكلى والميزان التجاري الزراعي	٦٢
أولاً تطور الميزان التجاري الكلى	٦٢
ثانياً تطور الميزان الزراعى الكلى	٦٥
تطور الميزان التجارى الكلى الأفريقى	٦٨

الموضوع	رقم الصفحة
أولاً تطور الميزان التجارى الكلى	٦٨
تطور الميزان التجارى الكلى بين مصر والدول الأفريقية	٧٢
أولاً تطور الميزان التجارى الكلى	٧٢
الباب الثالث	
تطور التجارة الخارجية بين مصر وأهم الدول الأفريقية ودول حوض النيل	
الفصل الأول	
تطور التجارة الخارجية بين مصر وأهم الدول الأفريقية	
تطور التجارة بين مصر والسودان	٧٨
التجارة الخارجية الزراعية بين مصر وأثيوبيا	٨٠
التجارة الخارجية الزراعية بين مصر وكينيا	٨٢
التجارة الخارجية الزراعية بين مصر وتنزانيا	٨٤
التجارة الخارجية الزراعية بين مصر وزامبيا	٨٦
التجارة الخارجية الزراعية بين مصر وزيمبابوى	٨٨
التجارة الخارجية الزراعية بين مصر والجابون	٩٠
التجارة الخارجية الزراعية بين مصر وجنوب أفريقيا	٩٢
الفصل الثانى	
تطور التجارة الخارجية الكلية لدول حوض النيل	
تطور الميزان التجارى الكلى	٩٥
أولاً تطور الميزان التجارى الكلى	٩٥
ثانياً معايير قياس التجارة الخارجية لبعض دول حوض النيل	٩٨
أهم مؤشرات الكفاءة الاقتصادية	٩٨
١- درجة الانكشاف الاقتصادي	٩٨
٢- درجة المشاركة الاقتصادية	٩٨
٣- معدل التغطية	٩٩
٤ - متوسط الميل للتصدير	٩٩
٥ - متوسط الميل للاستيراد	٩٩
٦ - نصيب الفرد من التجارة الدولية	١٠٠
١ - معايير التجارة الخارجية لجمهورية مصر العربية	١٠٠
درجة الانكشاف	١٠٠
معدل التغطية	١٠٠
الميل المتوسط للصادرات	١٠٠

الموضوع	رقم الصفحة
٤ – الميل المتوسط للواردات	١٠٠
٥ – درجة المشاركة	١٠٢
٢– معايير التجارة الخارجية للسودان	١٠٢
درجة الانكشاف	١٠٢
معدل التغطية	١٠٢
الميل المتوسط للصادرات	١٠٢
الميل المتوسط للواردات	١٠٢
درجة المشاركة	١٠٢
٣– معايير التجارة الخارجية الكينية	١٠٤
درجة الانكشاف	١٠٤
معدل التغطية	١٠٤
الميل المتوسط للصادرات	١٠٤
الميل المتوسط للواردات	١٠٤
درجة المشاركة	١٠٤
٤–معايير التجارة الخارجية لأثيوبيا	١٠٦
درجة الانكشاف	١٠٦
معدل التغطية	١٠٦
الميل المتوسط للصادرات	١٠٦
الميل المتوسط للواردات	١٠٦
درجة المشاركة	١٠٦
٥–معايير التجارة الخارجية اوغندا	١٠٨
درجة الانكشاف	١٠٨
معدل التغطية	١٠٨
الميل المتوسط للصادرات	١٠٨
الميل المتوسط للواردات	١٠٨
درجة المشاركة	١٠٨
٦– معايير التجارة الخارجية لرواندا	١١٠
درجة الانكشاف	١١٠
معدل التغطية	١١٠
الميل المتوسط للصادرات	١١٠
الميل المتوسط للواردات	١١٠

الموضوع	رقم الصفحة
درجة المشاركة	١١٠
٧- معايير التجارة الخارجية لبوروندي	١١٢
درجة الانكشاف	١١٢
معدل التغطية	١١٢
الميل المتوسط للصادرات	١١٢
الميل المتوسط للواردات	١١٢
درجة المشاركة	١١٢
الباب الرابع	
تكتل دول الكوميسا وأثره على التجارة الخارجية المصرية	
تمهيد	١١٤
الفصل الأول	
الوضع الحالي للتجارة الخارجية الكلية بين مصر ودول الكوميسا	
تمهيد	١١٤
تطور الميزان التجارى الكلى بين مصر ودول الكوميسا	١١٥
أولاً تطور الميزان التجارى الكلى	١١٥
خامساً أهم دول الكوميسا مساهمة في الإستيراد من مصر (٢٠١٦-٢٠٢٠)	١١٩
سادساً أهم دول الكوميسا مساهمة في الصادرات إلى مصر (٢٠١٦-٢٠٢٠)	١٢٠
بالنسبة للميزان التجارى الكلى بين مصر ودول الكوميسا	١٢١
١- الدول التى حققت مصر معها فائض تجارى	١٢١
٢- الدول التى حققت مصر معها عجز تجارى	١٢٢
ثامناً أهم دول الكوميسا مساهمة في حجم التجارة مع مصر (٢٠١٦-٢٠٢٠)	١٢٣
تاسعاً الميزان الزراعى بين مصر ودول الكوميسا	١٢٤
الأهمية النسبية للتجارة الخارجية الزراعية لدول الكوميسا مع مصر	١٢٦
الفصل الثانى	
تطور التجارة الكلية بين مصر ودول الكوميسا باستخدام نموذج الجاذبية	
تمهيد	١٢٩
حجم التبادل التجاري الكلى بين مصر ودول الكوميسا خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٢٠)	١٢٩
أولاً الأهمية النسبية للصادرات المصرية إلى دول الكوميسا	١٣١
- بالنسبة للفترة الأولى (٢٠١١-٢٠١٥)	١٣١
- بالنسبة للفترة الثانية (٢٠١٦-٢٠٢٠)	١٣١
ثانياً الأهمية النسبية للواردات المصرية دول الكوميسا	١٣١

الموضوع	رقم الصفحة
– بالنسبة للفترة الأولى (٢٠١١–٢٠١٥)	١٣١
– بالنسبة للفترة الثانية (٢٠١٦–٢٠٢٠)	١٣٢
نموذج الجاذبية لقياس التجارة الدولية	١٣٤
ثانياً تقدير نموذج الجاذبية للتجارة الخارجية الكلية بين مصر ودول الكوميسا.	١٣٥
نموذج الجاذبية المستخدم	١٣٥
مشاكل مرتبطة بكيفية قياس متغيرات النموذج	١٣٦
– أهم العوامل المؤثرة على تدفق التجارة بين مصر ودول الكوميسا	١٣٦
١ – نموذج إجمالى التبادل التجارى بين مصر ودول الكوميسا	١٣٦
٢ – نتائج نموذج الجاذبية لقيمة صادرات مصر الكلية لدول الكوميسا	١٣٧
٣ – نتائج نموذج الجاذبية لواردات مصر من دول الكوميسا	١٣٨
الملخص والتوصيات	١٤٠
المراجع	١٦٠
الملخص باللغة الانجليزية	

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
١	الميـزان التجـارى بالسـنوات لجمهوريـة مصـر العربيـة خـلال الفتـرة (٢٠٠١-٢٠٢٠).	٦٣
٢	معادلات الاتجاه الزمني العام لتطور سعر الصرف وقيمة التجارة المصرية الكلية في مصر خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٢٠)	٦٤
٣	الميـزان التجـارى الزراعـى فـى جمهوريـة مصـر العربيـة خـلال الفتـرة (٢٠٠١-٢٠٢٠)	٦٦
٤	معادلات الاتجاه الزمني العام لتطور سعر الصرف وقيمة التجارة الزراعية المصرية الكلية خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٢٠)	٦٧
٥	الميزان التجارى بالسنوات لدول أفريقيا خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٢٠)	٧٠
٦	معادلات الاتجاه الزمني العام لتطور سعر الصرف وقيمة التجارة الأفريقية الكلية في مصر خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٢٠)	٧١
٧	تطور قيمة التجارة المصرية الكلية بين مصر والدول الأفريقية خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٢٠)	٧٤
٨	معادلات الاتجاه الزمني العام لتطور قيمة التجارة المصرية الكلية بين مصر والدول الأفريقية خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٢٠)	٧٥
٩	قيمة الصادرات والواردات المصرية مع الدول الأفريقيةخلال الفترة (٢٠١٨-٢٠٢٠)	٧٧
١٠	قيمة الصادرات السلعية بين مصر والسودان خلال الفترة (٢٠١٨-٢٠٢٠)	٧٩
١١	قيمة الصادرات السلعية بين مصر وأثيوبيا خلال الفترة (٢٠١٨-٢٠٢٠)	٨١
١٢	قيمة الصادرات السلعية بين مصر وكينيا خلال الفترة (٢٠١٨-٢٠٢٠)	٨٣
١٣	قيمة الصادرات السلعية بين مصر وتنزانيا خلال الفترة (٢٠١٨-٢٠٢٠)	٨٥
١٤	قيمة الصادرات السلعية بين مصر وزامبيا خلال الفترة (٢٠١٨-٢٠٢٠)	٨٧
١٥	قيمة الصادرات السلعية بين مصر وزيمبابوى خلال الفترة (٢٠١٨-٢٠٢٠)	٨٩
١٦	قيمة الصادرات السلعية بين مصر وزيمبابوى خلال الفترة (٢٠١٨-٢٠٢٠)	٩١
١٧	قيمة الصادرات السلعية بين مصر وجنوب أفريقيا خلال الفترة (٢٠١٨-٢٠٢٠)	٩٣
١٨	الميزان التجارى بالسنوات لدول حوض النيل خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٢٠)	٩٦
١٩	معادلات الاتجاه الزمني العام لتطور قيمة التجارة الخارجية الكلية لدول حوض النيل خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٢٠)	٩٧
٢٠	بعض معايير قياس التجارة الخارجية لجمهورية مصر العربية خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٢٠)	١٠١
٢١	بعض معايير قياس التجارة الخارجية السودانية خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٢٠)	١٠٣
٢٢	بعض معايير قياس التجارة الخارجية الكينية خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٢٠)	١٠٥
٢٣	بعض معايير قياس التجارة الخارجية الاثيوبية خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٢٠)	١٠٧

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
٢٤	بعض معايير قياس التجارة الخارجية الاوغندية خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٢٠)	١٠٩
٢٥	بعض معايير قياس التجارة الخارجية الرواندية خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٢٠)	١١١
٢٦	بعض معايير قياس التجارة الخارجية لبورندي خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٢٠)	١١٣
٢٧	الميزان التجارى بين مصر ودول الكوميسا خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٢٠)	١١٦
٢٨	معادلات الاتجاه الزمني العام لتطور التجارة الكلية بين مصر ودول الكوميسا خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٢٠)	١١٧
٢٩	حركة التجارة الخارجية بين مصر ودول الكوميسا خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠)	١١٨
٣٠	أهم الدول للصادرات المصرية لدول الكوميسا خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠٢٠).	١١٩
٣١	أهم الدول للواردات المصرية من دول الكوميسا خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠٢٠)	١٢٠
٣٢	أهم الدول التى حققت فائض تجارى لصالح مصر من دول الكوميسا خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠٢٠)	١٢١
٣٣	أهم الدول التى حققت معها مصر عجز تجارى من دول الكوميسا خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠٢٠)	١٢٢
٣٤	أهم دول الكوميسا المساهمة فى حركة التجارة المصرية الكلية خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠٢٠)	١٢٣
٣٥	الميزان الزراعى لجمهورية مصر العربية مع دول الكوميسا خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠)	١٢٥
٣٦	الاتجاه الزمنى العام لتطور قيمة التجارة الزراعية المصرية خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠)	١٢٦
٣٧	الأهمية النسبية للتجارة الخارجية الزراعية لدول الكوميسا مع مصر خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠)	١٢٧
٣٨	الميزان التجارى بين مصر ودول الكوميسا خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٢٠)	١٣٠
٣٩	الأهمية النسبية لصادرات مصر إلى دول الكوميسا خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٥) والفترة (٢٠١٦-٢٠٢٠)	١٣٢
٤٠	الأهمية النسبية لواردات مصر من دول الكوميسا خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٥) والفترة (٢٠١٦-٢٠٢٠)	١٣٣
٤١	نتائج نموذج الجاذبية لإجمالى التبادل التجارى والصادرات والواردات بين مصر وأهم دول مجموعة الكوميسا خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠٢٠)	١٣٩

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
١	**شكل بياني للميزان التجاري لمصر خلال الفترة(٢٠٠١-٢٠٢٠)**	٦٤

الملخص والتوصيات

تشكل الاتجاهات نحو العولمة السمة الرئيسية للتطور في القرن الحادي والعشرين ونظرا للتغيرات الاقتصادية التي حدثت في الآونة الأخيرة، فقد سارعت بعض الدول إلي تشكيل تكتلات اقتصادية تتسم بمزايا عديدة، كالاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير، ووفورات السعة، زيادة القدرة التفاوضية للدول الأعضاء وحمايتها من التقلبات الاقتصادية، وقد لازم التطورات السريعة والهائلة في النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية والثقافية وضع إطار جديد للاقتصاد العالمي والقي بنتائجه علي مختلف القطاعات الاقتصادية في جميع الدول.

وتلعب التجارة الخارجية دوراً هاماً في الاقتصاد المصري حيث تعتبر قضية تنمية الصادرات الزراعية احدي الركائز الرئيسية في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث أن قطاع التصدير يستطيع تقديم الكثير من الدعم لتطوير الاقتصاد القومي، باعتباره مصدر للعملات الأجنبية اللازمة لتمويل المشروعات الاستثمارية ، بشكل فعال في تحقيق أهداف التنمية وإمكانية الحصول علي الواردات سواء من السلع الاستهلاكية أو الرأسمالية الأمر الذي يستلزم حتمية دراسة إمكانية دخول المحاصيل الزراعية إلي الأسواق العالمية بصفة عامة والدول الأفريقية بصفة خاصة حيث كان توجه مصر لدول القارة الأفريقية من منطلق أنها أحد أهم الأسواق الواعدة للمنتجات المصرية، فهي لا تزال في مراحل نموها الأولي كما أن هناك فرصة كبيرة للحصول علي المواد الخام من هذه الدول وبأسعار قد تقل عن نظيراتها في الدول الأخرى، فضلاً عن الاهتمام بالأسواق الأفريقية لقربها جغرافيا من مصر وهو ما يتفق مع اتجاهات مصر الاقتصادية، نحو دول القارة الأفريقية بحكم التاريخ والجغرافيا والحضارة والثقافة المشتركة كما تتسم تلك الأسواق بتنوع الأذواق وأيضا مواسم الطلب عليها بالإضافة أن السوق الأفريقي قاعدة استهلاكية عريضة حيث يفوق تعداده عن ١,٣٢ مليار نسمة عام ٢٠١٨، وبذلك يعد احد الأسواق التي لا يمكن تجاهله للمنتجات المصرية للعديد من القطاعات غير المستغلة بالشكل الأمثل، حيث تواجه المنتجات المصرية العديد من العقبات وفي مقدمتها عدم وجود خطوط ملاحية منتظمة بين مصر والعديد من الدول الأفريقية، هذا بالإضافة إلي ضعف شبكة النقل الراهنة وارتفاع تكاليفها وارتفاع معدلات المخاطر التجارية وغير التجارية في الأسواق الأفريقية وكذلك ارتفاع تكلفة التامين علي السلع المتبادلة، فضلا عن المنافسة القوية من دول جنوب شرق آسيا، بالإضافة إلي وجود قنوات تسويقية وتمويلية أوربية مستقرة في تلك الدول مما يزيد المنافسة الأمر الذي ينعكس علي انخفاض التبادل التجاري المصري مع هذه الأسواق الأفريقية وتفاوتت قيمة الصادرات والواردات من سنة لأخرى مع ارتفاع ملحوظ في قيمة التبادل للسنوات الأخيرة حيث بلغت ٦,٨٤ مليار دولار كان نصيب الصادرات منها ٤,٧ مليار دولار ونصيب الواردات ٢,١٤ مليار دولار وذلك لعام ٢٠١٨ حيث بلغ نصيب

السلع الزراعية منها ١٦,١٤% بقيمة قدرها ١,١ مليار دولار لنفس العام، أيضا لدول حوض النيل أهمية بالغة بالنسبة لمصر بحكم الموقع الجغرافي المشترك وكذلك التاريخ وحكم ارتباطهم بمجري نهر النيل شريان الحياة لتلك الدول، وقد ارتبطت مصر بالعديد من العلاقات مع هذه الدول وزادت أهمية هذه العلاقات خاصة بعد ظهور مشكلات منابع النيل ومشكلة سد النهضة الأثيوبي وتأتي دول حوض النيل من أولويات مصر في التبادل التجاري الأفريقي فقد بلغت قيمة التبادل التجاري مع دول حوض النيل لعام ٢٠١٨ حوالي ١,٩٢ مليار دولار كان إجمالي قيمة الواردات من دول حوض النيل بلغ ٠,٦٨ مليار دولار مقابل صادرات قدرها ١,٢٤ مليار دولار لنفس العام، وتمثلت مشكلة الدراسة في ندرة الدراسات المقدمة عن حجم تجارة مصر الخارجية خاصة الزراعية منها وكذلك تذبذب العلاقات التجارية مع الدول الأفريقية والمشكلات التي تواجه التجارة البينية بين مصر ودول حوض النيل، لوحظ أن الصادرات المصرية لتلك الدول وخاصة الزراعية منها لم تصل إلي المستوي المطلوب من ناحية الكم والقيمة، حيث مثلت تجارة مصر مع مجموعة الدول الأفريقية حوالي ٦,٢٧% من اجمالي تجارة مصر الكلية عام ٢٠١٨ وهو ما لا يتناسب مع أهمية هذه الدول لمصر الأمر الذي يستدعي ضرورة الوقوف علي وسائل التنمية للعلاقات التجارية بينها بسبب الجوار الجغرافي لتلك الدول، كذلك التعرف علي اهم العقبات التي تقف حائل أمام تحسين وتنمية التجارة الخارجية الكلية والزراعية المصرية مع مجموعة الدول الأفريقية، واستهدفت الدراسة بصفة رئيسية تحديد أهم العوامل المؤثرة على الصادرات والواردات الزراعية المصرية وأسباب انخفاض التجارة الخارجية المصرية مع الدول الأفريقية، وأثر انضمام مصر لبعض التكتلات الاقتصادية الأفريقية على التجارة الخارجية، كما تهدف الدراسة الي التعرف على إمكانيات ومحددات التبادل التجاري الكلي والزراعي المصري مع العالم الخارجي بصفة عامة، من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية، التعرف علي هيكل ومؤشرات التجارة الكلية والزراعية المصرية، الأهمية النسبية للتجارة الكلية والزراعية منها (صادرات وواردات) مع مجموعة الدول الأفريقية، التعرف على الوضع الراهن للتبادل التجاري بين مصر ودول حوض النيل بصفة عامة، وأخيراً دراسة بعض مؤشرات التجارة الخارجية لدول حوض النيل لما لها من أهمية بالغة بالنسبة للتجارة الخارجية المصرية.

اعتمدت الدراسة فى تحقيق أهدافها على كل من التحليل الاقتصادي الكمي والوصفي الإحصائي كتحليل السلاسل الزمنية وتقدير معادلات الاتجاه الزمني العام للمؤشرات الرئيسية موضع الدراسة كما اعتمدت الدراسة أيضا على أساليب تحليلية أخري من أهمها قياس كفاءة التجارة الخارجية باستخدام مؤشرات التجارة الخارجية، بالإضافة لاستخدام الانحدار المتعدد لقياس أهم العوامل المؤثرة على التجارة الخارجية بين مصر الدول الأفريقية، كما تم تقييم التبادل التجاري

المصري مع دول الكوميسا بتقدير نموذج الجاذبية Gravity Model باستخدام أساليب انحدار البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية خلال الفترة الزمنية (٢٠٠١-٢٠٢٠)، باستخدام برنامج e-views وكذلك تحليل الأثر التراكمي لقياس تأثير الاستثمارات على الناتج المحلى الإجمالي لتكتل الكوميسا، وفيما يتعلق بمصادر البيانات فقد استندت بيانات الدراسة بصفة أساسية علي البيانات الثانوية المنشورة وغير المنشورة والتي تصدرها الجهات المختلفة المحلية والدولية كبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء وقاعدة بيانات البنك الدولي، ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة وخاصة الموقع الالكتروني لإحصاءات قاعدة التجارة الخارجية كذلك اعتمدت الدراسة في سبيل الحصول علي البيانات اللازمة لها علي العديد من المصادر أهمها نشرات الاقتصاد الزراعي، الكتاب السنوي للتجارة الخارجية والتي تصدره منظمة الفاو للأغذية والزراعة، أيضا الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية الذي يصدر عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية التابع لجامعة الدول العربية، الكتاب السنوي للتجارة الخارجية، كذلك بعض الجهات الأخرى مثل معهد بحوث الاقتصاد الزراعي والإدارة المركزية للإحصاء، كذلك بعض المواقع من علي شبكة الانترنت المعلومات من البحوث والدراسات المنشورة وغير المنشورة، كما استعانت الدراسة بالعديد من والدوريات الاقتصادية التي تصدرها الهيئات الدولية والحكومية والتي لها صلة بموضوع الدراسة فضلا عن بيانات غير منشوره في النشرات المتخصصة ذات الصلة المتعلقة والتي تخدم موضوع البحث. وتكونت الرسالة من أربعة أبواب رئيسية يسبقها مقدمة ويعقبها موجز وخاتمة وقائمة بالمراجع العربية والأجنبية وملاحق، وكذا موجز باللغة الإنجليزية، **الباب الأول** منها تناول الإطار النظري والاستعراض المرجعي لأهم الدراسات البحثية السابقة والمتعلقة بموضوع البحث، من خلال إلقاء الضوء على العديد من المفاهيم الاقتصادية العامة من ناحية، والمرتبطة بموضوع الدراسة من ناحية أخرى، كما أهتم أيضاً باستعراض أهم الدراسات والبحوث الاقتصادية الزراعية ذات الصلة بموضوع الدراسة. حيث تناول هذا الفصل استعراضاً مرجعيا لأهم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة حيث تناول البعض التعرف على إمكانيات التجارة الخارجية المصرية على المستوي العالمي او على المستوي الأفريقي ومدي تأثير الإصلاح الاقتصادي على التجارة الخارجية كذلك أثر الاتفاقيات التجارية الموقعة على النشاط التجاري المصري الخارجي واهم العقبات والمحددات التي تقف حائل دون انتعاش التجارة الخارجية المصرية، وقد أجمعت الدراسات السابقة على ضرورة العمل علي معالجة العجز في ميزان المدفوعات المصري من خلال ترشيد الواردات وزيادة الصادرات، والقضاء على الخلافات السياسية العربية والأفريقية التي تحول دون تنفيذ العديد من الآليات الخاصة بالتكامل الزراعي والذي يعد من أهم وسائل تنمية وتطوير التجارة العربية، بالإضافة إلى توسيع قاعدة الدول التي يتم التصدير إليها من خلال إنشاء مراكز تسويقية في الأسواق غير التقليدية خاصة في كل من أفريقيا واسيا، مع زيادة أو مضاعفة الحصص

التصديرية إلي الأسواق التقليدية خاصة دول الاتحاد الأوربي من خلال عمل خطة تصديرية واضحة للبصل المصري، وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات المصرية في الأسواق الخارجية كمحاولة لإعادة التوازن في الميزان التجاري المصري، توسيع قاعدة الدول التي يتم التصدير إليها من خلال إنشاء مراكز تسويقية في الأسواق غير التقليدية خاصة في كل من أفريقيا واسيا. شمل الباب الثانى بعنوان المدخل إلى أفريقيا من خلال فصلين تناول الفصل الأول دراسة الاتحاد الإفريقى ومنطقة التجارة الحرة الأفريقية، كما تناول العلاقات الثنائية مع الدول الأفريقية والمشروعات المصرية في أفريقيا، بالإضافة إلى التكتلات الأفريقية، بينما تناول الفصل الثانى دراسة الوضع الحالي للتجارة الخارجية الكلية والزراعية المصرية والأفريقية من خلال تطور سعر الصرف، وتطور الميزان التجارى الكلى والميزان الزراعى المصرى، كما تناول تطور الميزان التجارى الكلى الأفريقي من خلال الصادرات والواردات الأفريقية، وشمل الباب الثالث تطور التجارة بين مصر وأهم الدول الأفريقية ودول حوض النيل من خلال فصلين حيث تناول الفصل الأول تطور التجارة الخارجية بين مصر وأهم الدول الأفريقية حيث تناول دراسة تطور التجارة الخارجية بين مصر وبعض الدول الأفريقية خلال الفترة الأخيرة خاصة منذ تولى مصر رئاسة الإتحاد الإفريقى خلال الفترة(٢٠١٦-٢٠٢٠) عملت مصر على زيادة الروابط السياسية والاقتصادية بين جمهورية مصر العربية والدول الأفريقية ومن خلال الاشتراك في العديد من المشروعات والتي تخدم العلاقات السياسية والاقتصادية بينهما وكانت أهم هذه المشروعات هو مشروع القاهرة كيب تاون وهو مشروع يربط بين جمهورية مصر العربية ودولة جنوب أفريقيا بالإضافة لكل الدول التي تقع بين الدولتين وذلك من خلال التعرف على الوضع الراهن للعلاقات التجارية بين مصر والدول الأفريقية المشاركة فى مشروع القاهرة – كيب تاون من خلال تقدير الأهمية النسبية لقيمة الصادرات والواردات المصرية من إجمالي صادرات وواردات هذه الدول، بينما تناول الفصل الثانى من الباب الثالث دراسة تطور التجارة الخارجية الكلية لدول حوض النيل من خلال التعرف علي التجارة الخارجية الكلية لدول حوض النيل والتي تضم كلاً من السودان وأوغندا وتنزانيا وأثيوبيا والكنغو وبوروندي ورواندا وكينيا واريتريا، بالإضافة الي مصر كذلك معايير أداؤها وذلك من خلال تطور الصادرات والواردات الكلية، واهم المعايير الاقتصادية التي يمكن الاستناد اليها كمؤشرات اقتصادية توضح الأداء الاقتصادي للتجارة الخارجية لدول حوض النيل وذلك خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٢٠)، كما تضمن هذا الفصل تطور التجارة الخارجية لدول حوض النيل، كما تناول أهم المعايير ومؤشرات كفاءة التجارة الخارجية لدول حوض النيل.

أما الباب الرابع فتناول دراسة تكتل دول الكوميسا، يحتوي هذا الباب على فصلين حيث يحتوي الفصل الأول الوضع الحالي للتجارة الخارجية بين مصر ودول الكوميسا من خلال دراسة

تطور قيمة الصادرات المصرية لدول الكوميسا والواردات المصرية منها بالإضافة إلى الميزان التجارى وحجم التجارة الكلية بين مصر ودول الكوميسا ونسبة تغطية الصادرات المصرية، كما يتناول أهم دول الكوميسا مساهمة للاستيراد من مصر وأهم الدول التي تصدر لها مصر خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠٢٠) وأخيراً يتناول الميزان الزراعى بين مصر ودول الكوميسا خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠)، أما الفصل الثاني فيشمل تطور التجارة الكلية بين مصر ودول الكوميسا باستخدام نموذج الجاذبية، كما يتناول حجم التبادل التجارى الكلى بين مصر ودول الكوميسا، والأهمية النسبية للصادرات والواردات المصرية لدول الكوميسا، وأخيراً يتناول نتائج نموذج الجاذبية لقيمة صادرات وواردات وحجم التجارة الكلية المصرية مع دول الكوميسا.

بينما تناول الفصل الثانى من الباب الرابع دراسة تطور التجارة الكلية بين مصر ودول الكوميسا باستخدام نموذج الجاذبية حيث تناول هذا الفصل من الدراسة إلقاء الضوء علي تطور التجارة الكلية بين مصر ودول الكوميسا، وذلك من خلال دراسة ما يلي، دراسة الأهمية النسبية للصادرات والواردات المصرية مع دول الكوميسا، دراسة وتحديد أهم العوامل المؤثرة على تدفق التجارة الخارجية بين مصر ودول الكوميسا، وذلك من خلال دراسة وتحليل سياسات التجارة الخارجية باستخدام نموذج الجاذبية، وتحقيقا لهدف الدراسة قد تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي والتحليل الكمى للمتغيرات الاقتصادية محل الدراسة، بالاعتماد على فترتين لدراسة الأثر تمثل الفترة الأولى (٢٠١٦-٢٠٢٠) فترة ما بعد تطبيق الإعفاءات الجمركية مباشرة، وتمثل الفترة الثانية (٢٠١٦-٢٠٢٠) وهي الفترة التي تولت فيها مصر رئاسة الاتحاد الإفريقى، بالإضافة لاستخدام تحليل الفرق بين متوسطين ضمن تحليلات أثر الفترتين، فضلاً عن استخدام نموذج الجاذبية Gravity Model لدراسة العوامل المؤثرة على تدفق التجارة الكلية بين مصر ودول الكوميسا.

نتائج الدراسة:

جاءت أهم نتائج الباب الأول من خلال ملخص دراسات الاستعراض المرجعى لأهم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الرسالة حيث تناول البعض التعرف على إمكانيات التجارة الخارجية المصرية على المستوي العالمي او على المستوي الأفريقي ومدي تأثير الإصلاح الاقتصادي على التجارة الخارجية كذلك أثر الاتفاقيات التجارية الموقعة على النشاط التجاري المصري الخارجي واهم العقبات والمحددات التي تقف حائل دون انتعاش التجارة الخارجية المصرية، وقد أجمعت الدراسات السابقة على الآتى، العمل علي معالجة العجز في ميزان المدفوعات المصري من خلال ترشيد الواردات وزيادة الصادرات، القضاء على الخلافات السياسية العربية والأفريقية التي تحول دون تنفيذ العديد من الآليات الخاصة بالتكامل الزراعي والذي يعد من أهم وسائل تنمية وتطوير التجارة العربية، توسيع قاعدة الدول التي يتم التصدير إليها من خلال

إنشاء مراكز تسويقية في الأسواق غير التقليدية خاصة في كل من أفريقيا واسيا، مع زيادة أو مضاعفة الحصص التصديرية الي الأسواق التقليدية خاصة دول الاتحاد الأوربي من خلال عمل خطة تصديرية واضحة للبصل المصري، وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات المصرية في الأسواق الخارجية كمحاولة لإعادة التوازن في الميزان التجاري المصري، توسيع قاعدة الدول التي يتم التصدير إليها من خلال إنشاء مراكز تسويقية في الأسواق غير التقليدية خاصة في كل من أفريقيا واسيا، الاهتمام بالإنتاج من اجل التصدير وليس لتصدير الفاض والاهتمام بجودة السلع المصدرة، ضرورة توجيه الصادرات المصرية الى دول أفريقيا، ووسط آسيا والتي لا تهتم بالمواصفات القياسية بقدر اهتمامها بالسعر.

بينما أشارت نتائج الباب الثانى أن من أهداف إنشاء المناطق الحرة إنشاء المشروعات الإنتاجية الصناعية التي تكون لهدف التصدير من إقامتها هو التصديرلى سد احتياجات الاستهلاك المحلي بدلا من الواردات لكل من السلع الاستهلاكية والإنتاجية، استقطاب وجذب رؤوس الأموال الأجنبية والتي تجلب معها التقنيات الحديثة في الإنتاج والإدارة، المساهمة في تنشيط حركة التجارة الداخلية والخارجية، الحد من مشكلة الضغط السكاني عن بعض المدن الكبيرة، تعمير وتنمية بعض الجهات والأقاليم أو زيادة النمو الحضري لبعض الجهات المتخلفة نسبياً من أجل إيجاد نوع من التوازن الاجتماعي والاقتصادي بينها وبين الأقاليم الأخرى، إيجاد وخلق فرص عمالة جديدة، ورفع مستوى المهارات الفنية والإدارية بما تستحدثه مشروعات المناطق الحرة من معرفة فنية حديثة وتكنولوجيا متطورة والحد من مشكلة البطالة، جذب مشروعات التكامل الخلفي وإيجاد الترابطات الأمامية مع قطاعي الاقتصاد المحلي، زيادة الدخل الوطني وإعادة توزيعه وزيادة التكوين الرأسمالي الصافي وسد الفجوة بين الادخار والاستثمار.

كما أشارت نتائج الباب الثانى إلى أن سعر الصرف يتزايد سنوياً بنحو ٠,٦٢٧ جنيه/ للدولار بمعدل تغير سنوى بلغ حوالي ٧,٦% من المتوسط والبالغ نحو ٨,٣٠ جنيه/ دولار، أن الصادرات المصرية تتزايد سنوياً بنحو ١,٣ مليار دولار بمعدل تغير سنوى بلغ حوالي ٦,٣% من المتوسط والبالغ نحو ٢٠٦١٠ مليون دولار، بلغ حدها الأقصى عام ٢٠١١ بحوالى ٣٢ مليار دولار، انخفضت إلى حوالي ٢٣,٨ مليار دولار عام ٢٠٢٠، وفى نفس الوقت تتزايد الواردات المصرية سنوياً بنحو ٩,٣ مليار دولار وقد بلغت قيمتها حدها الأدنى فى عام ٢٠٠٣ بحوالى ١١ مليار دولار، بينما بلغت حدها الأقصى فى عام ٢٠١٨ بحوالى ٨٢ مليار دولار بمعدل تغير سنوى بلغ حوالى ٨% من المتوسط والبالغ نحو ٤٨٦٦١ مليون دولار، وبنسبة أعلى من الزيادة في الصادرات المصرية أي أن الميزان التجارى المصرى كان فى غير صالح صادرات التجارة المصرية الكلية، حيث أكدت النتائج أن نسبة تغطية الصادرات للواردات المصرية قد تناقص بنحو

٠,٨% بمعدل تغير سنوى بلغ حوالى ١,٩% من المتوسط والبالغ نحو ٤٤,٢%، **وبدراسة الميزان التجارى الكلى** ليتضح أنه قد أخذ فى التذبذب بين الزيادة والنقصان خلال فترة الدراسة حيث أنه أخذ فى التزايد من حوالى ٤,٧ مليار دولار عام ٢٠٠٣ حتى وصل إلى أقصى حد له عام ٢٠٢٠ بحوالى -٦٢ مليار دولار، بمتوسط بلغ نحو ٣,٢٩ مليار دولار خلال فترة الدراسة، وذلك يمثل عجزاً تجارياً فى الميزان التجارى المصرى وفى غير صالح الميزان التجارى المصرى، **كما اتضح من نسبة تغطية الصادرات للواردات الكلية** أنها أخذت فى التناقص من نحو ٦٧% عام ٢٠٠٦ حتى وصلت إلى أدنى حد لها عام ٢٠١٥ بنسبة بلغت نحو ٢٩%، بمتوسط بلغ نحو ٤٤,٢% خلال فترة الدراسة، وذلك يمثل تراجعاً فى قيمة الصادرات الكلية المصرية الأمر الذى يشير أن الميزان التجارى خلال فترة الدراسة كان فى غير صالح الصادرات المصرية الكلية، وتبين من الاتجاه الزمنى العام لتطور نسبة تغطية الصادرات للواردات المصرية أن نسبة تغطية الصادرات للواردات المصرية قد تناقص بنحو ٠,٨% بمعدل تغير سنوى بلغ حوالى ١,٩% من المتوسط والبالغ نحو ٤٤,٢%، وقد ثبتت معنوية هذا التناقص

في حين أشارت نتائج الباب الثانى إلى أن قيمة الصادرات الزراعية المصرية قد تزايدت بنحو ١٤١ مليون دولار بمعدل تغير سنوى بلغ حوالى ٦,٦% من المتوسط والبالغ نحو ٢١٣٦ مليون دولار، في المقابل تزايدت قيمة الواردات الزراعية المصرية بنحو ١٧٧ مليون دولار بمعدل تغير سنوى بلغ حوالى ٤,٢% من المتوسط والبالغ نحو ٤١٨٨ مليون دولار، ولكن بنسبة أقل من الزيادة في قيمة الصادرات الزراعية المصرية، كما يتضح أن هناك عجز مستمر فى الميزان الزراعى المصرى خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٢٠) حيث تناقص هذا العجز من حوالى -٢,٥ مليار دولار عام ٢٠١٨ إلى أعلى قيمة له عام ٢٠١٢ حيث بلغ حوالى -٦٤٩ مليون دولار بمتوسط بلغ نحو -١,٨ مليار دولار خلال فترة الدراسة، حيث أن نسبة تغطية الصادرات للواردات الزراعية المصرية قد تزايد بنحو ١,٧% بمعدل تغير سنوى بلغ حوالى ٣,٤% من المتوسط والبالغ نحو ٤٩%.

فيما يتعلق بالصادرات الأفريقية الإجمالية فقد أشارت النتائج أن الصادرات الأفريقية تتزايد سنوياً بنحو ١٧٢,٧مليار دولار بمعدل تغير سنوى بلغ حوالي ٥,٢% من المتوسط والبالغ نحو ٣٧٧,٣ مليون دولار بلغت قيمتها حدها الأدنى عام ٢٠٠٢ بحوالى ١١١,٦ مليار دولار، بينما بلغت حدها الأقصى عام ٢٠١٢ بحوالى ٥٩٥,٩ مليار دولار، انخفضت إلى حوالي ٣٩٤,٦ مليار دولار عام ٢٠٢٠، بمتوسط بلغ نحو ٣٧٧,٣ مليار حيث انعكست التطورات الإيجابية فى السوق الإفريقى وتحسن أداء معظم قطاعات الإقتصاد الأفريقى متمثلاً فى زيادة التجارة من خلال الإتفاقيات التجارية بين أفريقيا والتكتلات الأخرى، في المقابل تزايدت الواردات الأفريقية الإجمالية

سنوياً بنحو ١٣٠,٨ مليار دولار بمعدل تغير سنوى بلغ حوالى ٦,٤% من المتوسط والبالغ نحو ٤٠٣ مليار دولار، فقد بلغت قيمتها حدها الأدنى فى عام ٢٠٠١ بحوالى ١١٥,٨ مليار دولار، بينما بلغت حدها الأقصى فى عام ٢٠١٤ بحوالى ٥٨٦ مليار دولار الأمر الذى يشير إلى أن هناك عجزاً تجارياً فى الميزان التجارى الأفريقى وفى غير صالح الميزان التجارى الأفريقى الأمر الذى يشير أن الميزان التجارى خلال فترة الدراسة كان فى غير صالح صادرات التجارة الأفريقية الكلية، حيث تزايد العجز فى الميزان التجارى الكلى سنوياً بنحو ٦,٤ مليار دولار بمعدل تغير سنوى بلغ حوالى ٢٥,١% من المتوسط والبالغ نحو -٢٥,٧ مليار، حيث تناقصت نسبة تغطية الصادرات للواردات الأفريقية بنحو ١,٠٢% بمعدل تغير سنوى بلغ حوالى ١,٠٨% من المتوسط والبالغ نحو ٩٥%.

و **فيما يتعلق بقيمة التجارة الأفريقية الإجمالية** فيتضح أنها قد بلغت حدها الأدنى فى عام ٢٠٠١ بحوالى ٢٢٨ مليار دولار، بينما بلغت حدها الأقصى فى عام ٢٠١٢ بحوالى ١١٤٠,٦ مليار دولار بمتوسط بلغ نحو ٧٨٠,٣ مليار دولار خلال فترة الدراسة، ومن دراسة الاتجاه الزمنى العام لتطور حجم التجارة الأفريقية الكلية اشارت أن حجم التجارة الأفريقية قد تزايد بنحو ٣٠٣,٥ مليار دولار بمعدل تغير سنوى بلغ حوالى ٥,٨% من المتوسط والبالغ نحو ٧٨٠,٣ مليون دولار،

ومن نسبة تغطية الصادرات للواردات الكلية تبين أنها أخذت فى التناقص من نحو ١١٥% عام ٢٠٠٧ حتى وصلت إلى أدنى حد لها عام ٢٠١٦ بنسبة بلغت نحو ٧٤%، بمتوسط بلغ نحو ٩٤,٥% خلال فترة الدراسة، وذلك يمثل تراجعاً فى قيمة الصادرات الكلية الأفريقية الأمر الذى يشير أن الميزان التجارى خلال فترة الدراسة كان فى غير صالح الصادرات الأفريقية الكلية، وبدراسة الاتجاه الزمنى العام لتطور نسبة تغطية الصادرات للواردات الأفريقية أن نسبة تغطية الصادرات للواردات الأفريقية قد تناقص بنحو ١,٠٢% بمعدل تغير سنوى بلغ حوالى ١,٠٨% من المتوسط والبالغ نحو ٩٥%، وقد ثبتت معنوية هذا التناقص.

كما أشارت النتائج إلى أن الأهمية النسبية لقيمة صادرات مصر الأفريقية بلغت نحو ٥,٣ %خلال فترة الدراسة فقد بلغت قيمتها حدها الأدنى عام ٢٠٠١ بحوالى ٢١٥ مليون دولار، بينما بلغت حدها الأقصى عام ٢٠١٨ بحوالى ٤,٧ مليار دولار، انخفضت إلى حوالي ٤,٥ مليار دولار عام ٢٠٢٠، بينما بلغت الأهمية النسبية لواردات مصر بالنسبة للدول الأفريقية نحو ١٤,٢% من قيمة صادرات الدول الأفريقية، خلال فترة الدراسة، كما أشارت نتائج الباب الثانى أن الصادرات المصرية الإجمالية لأفريقيا تتزايد سنوياً بنحو ٢٥٣ مليون دولار بمعدل تغير سنوى بلغ حوالي ٩,٢% من المتوسط والبالغ نحو ٢٧٦٥ مليون دولار، في المقابل نجد أن الواردات المصرية بلغت قيمتها حدها الأدنى فى عام ٢٠٠١ بحوالى ٣٤٨ مليون دولار، بينما بلغت حدها الأقصى فى عام

٢٠١٢ بحوالى ٢,٥ مليار دولار حيث تتزايد سنوياً بنحو ٨٥,٧ مليون دولار بمعدل تغير سنوى بلغ حوالى ٥,٩% من المتوسط والبالغ نحو ١٤٤٦ مليون دولار، ولكن بنسبة أقل من الزيادة في قيمة الصادرات المصرية لأفريقيا الأمر الذى يشير إلى أن التجارة مع أفريقيا كانت فى صالح الميزان التجارى المصرى الأمر الذى يشير أن الميزان التجارى خلال فترة الدراسة كان فى صالح صادرات التجارة المصرية الكلية، حيث أن الميزان التجارى الكلى قد تزايد سنوياً بنحو ١٦٧ مليون دولار بمعدل تغير سنوى بلغ حوالى ١٢,٧% من المتوسط والبالغ نحو ١٣١٩ مليون دولار بالرغم من أن نسبة تغطية الصادرات للواردات المصرية قد تناقص بنحو ٠,٨% بمعدل تغير سنوى بلغ حوالى ١,٩% من المتوسط والبالغ نحو ٤٤,٢%.

و فيما يتعلق بحجم التجارة المصرية الأفريقية الإجمالية فاتضح من البيانات أنها قد بلغت حدها الأدنى فى عام ٢٠٠١ بحوالى ٥٦٣ مليار دولار، بينما بلغت حدها الأقصى فى عام ٢٠١٢ بحوالى ٧٠٥٤ دولار بمتوسط بلغ نحو ٤٢١١ مليون دولار خلال فترة الدراسة، و أن حجم التجارة المصرية قد تزايد بنحو ٣٣٩ مليون دولار بمعدل تغير سنوى بلغ حوالى ٨,١% من المتوسط والبالغ نحو ٤٢١١ مليون دولار **ومن دراسة نسبة تغطية الصادرات للواردات الكلية الأفريقية** حيث أنها أخذت فى التزايد من نحو ٤٣,١% عام ٢٠٠٢ حتى وصلت إلى أقصى حد لها عام ٢٠١٤ بنسبة بلغت نحو ٣١٤,٨%، بمتوسط بلغ نحو ١٤٦,٧% خلال فترة الدراسة، وذلك يمثل تزايداً فى قيمة الصادرات الكلية المصرية الأمر الذى يشير أن الميزان التجارى خلال فترة الدراسة كان فى صالح الصادرات المصرية الكلية، كما اتضح من نسبة تغطية الصادرات للواردات المصرية قد تناقص بنحو ٠,٨% بمعدل تغير سنوى بلغ حوالى ١,٩% من المتوسط والبالغ نحو ٤٤,٢%، وقد ثبتت معنوية هذا التناقص.

وأشارت نتائج الباب الثالث الى زيادة التعاون التجارى بين الدول الأفريقية المشتركة فى المشروع وتكون كل دولة بمثابة نافذة للدول الاخرى المشاركة معها لتسهيل عملية تبادل السلع والخدمات للدول المحيطة، مما يسهم فى التغلب على مشكلة النقل داخل القارة الأفريقية والتى تحد من توسع التجارة داخلها، حيث أشارت النتائج إلى ان إجمالى الصادرات المصرية للسودان هى الأعلى بين دول مشروع القاهرة كيب تاون حيث بلغت نحو ٤٤٨ مليون دولار تمثل ٥,٢٣% من إجمالى واردات السودان من العالم كمتوسط للفترة (٢٠١٨-٢٠٢٠)

تمثلت هذه الصادرات مجموعة السكر والحلويات يليها مجموعة الفاكهة والمكسرات الصالحة للأكل ثم منتجات المعجنات بقيمة صادرات بلغت نحو ١١١٠٤، ٥٢٦٧، ٢٩٥٢ ألف دولار على الترتيب. ان إجمالى واردات مصر من السودان بلغت نحو ٥٨٠٣٥٤ ألف دولار تمثل ٠,٧٩% ويتبين ان اهم الواردات المصرية من السودان جاءت الحيوانات الحية يليها البذور الزيتية ، القطن

ثم اللحوم الصالحة للأكل كدر بقيمة واردات بلغت نحو ٢٥٩٩٣٤، ٢٣٥١٠٣، ٣٧٧٢٩، ٢٩٨٩٢ ألف دولار على الترتيب، يليها كينيا حيث تبلغ إجمالى الصادرات المصرية لكينيا وقد بلغ حجم التجارة بين مصر وكينيا ٦٤٠ مليون دولار خلال عام ٢٠١٨ مقابل ٥٥٣ مليون دولار خلال عام ٢٠١٧ بنسبة زيادة بلغت ١٥,٧%، كما حققت الصادرات المصرية للسوق الكيني نسبة زيادة كبيرة بلغت ٢١,٧% حيث بلغت نحو ٣٥٣ مليون دولار مقابل ٢٩٠ مليون دولار خلال عام ٢٠١٧. كما سجلت الواردات المصرية من السوق الكينى، زيادة طفيفة خلال عام ٢٠١٨، بإجمالي ٢٨٨ مليون دولار مقابل ٢٦٣ مليون دولار خلال عام ٢٠١٧ بنسبة زيادة بلغت ٩,٥%.

وتعتبر أهم الصادرات المصرية لكينيا السكر والمولاس، منتجات الحديد والصلب، إطارات وبطاريات السيارات، المنتجات الورقية، الكيماويات والمنظفات الصناعية، كابلات وموصلات، المحولات الكهربائية، الأدوية، المعدات الهندسية، مواد العزل، الأجهزة المنزلية، الموكيت والسجاد، الزيوت ، يليها اثيوبيا حيث تبلغ إجمالى الصادرات المصرية لأثيوبيا نحو ١٣٢ مليون دولار تمثل ٠,٩٠% من إجمالى واردات اثيوبيا من العالم كمتوسط للفترة (٢٠١٨-٢٠٢٠) أن إجمالى الصادرات المصرية الى أثيوبيا بلغت نحو ١٣٢٤٢٧ ألف دولار منها نحو ٩٩٠٦ ألف دولار، قيمة الصادرات من السلع الزراعية تمثل نحو ٧,٥% من إجمالى قيمة الصادرات كما يتبين أن اهم هذه الصادرات مجموعة الدهون والزيوت ، يليها مجموعة الخضر والفاكهة المصنعة ، ثم منتجات السكر والحلويات بقيمة صادرات بلغت نحو ٤٨٧٨، ٢١٤١، ١١٧٧ ألف دولار على الترتيب. كما يتضح ان إجمالى واردات مصر من أثيوبيا بلغت نحو ١٤١٧٢ ألف دولار تمثل ٠,٠٢% من إجمالى واردات مصر من العالم والبالغة نحو ٧٣٧٩٣٨٦٢ ألف دولار. وتمثل الواردات الزراعية والغذائية منها نحو ٩٨,٥% من إجمالى الواردات المصرية. ويتبين ان اهم الواردات المصرية من أثيوبيا جاءت مجموعة الخضر الطازجة ، يليها ، يليها جنوب أفريقيا حيث تبلغ إجمالى الصادرات المصرية لجنوب أفريقيا نحو ٩٢,٢ مليون دولار دولار تمثل ٠,١١% من إجمالى واردات جنوب أفريقيا من العالم كمتوسط للفترة محل الدراسة، يليها تنزانيا حيث تبلغ إجمالى الصادرات المصرية لتنزانيا نحو ٣٤ مليون دولار تمثل ٠,٣١% من إجمالى واردات تنزانيا من العالم كمتوسط للفترة (٢٠١٨-٢٠٢٠)، يليها زيمبابوى حيث تبلغ إجمالى الصادرات المصرية لزيمبابوى نحو ١٥ مليون دولار تمثل ٠,٢٧% من إجمالى واردات زيمبابوى من العالم كمتوسط لنفس الفترة، يليها الجابون حيث تبلغ إجمالى الصادرات المصرية للغابون نحو ١٣ مليون دولار تمثل ٠,٥٥% من إجمالى واردات الجابون من العالم كمتوسط للفترة (٢٠١٨-٢٠٢٠)، واخيرا زامبيا حيث تبلغ إجمالى الصادرات المصرية لزامبيا نحو ١٠,٣ مليون دولار تمثل ٠,١٤% من إجمالى واردات زامبيا من العالم كمتوسط لفترة الدراسة، في المقابل أشارت النتائج ان السودان احتلت المركز الاول

من حيث قيمة الواردات المصرية من دول المشروع بقيمة واردات بلغت نحو ٥٨٠,٤ مليون دولار تمثل نحو ١٧,٦٤% من إجمالى صادرات السودان الى العالم كمتوسط للفترة (٢٠١٨-٢٠٢٠) ، يليها كينيا حيث تبلغ قيمة الواردات المصرية من كينيا نحو ١٩٢ مليون دولار تمثل ٣,٤٢% من إجمالى صادرات كينيا الى العالم كمتوسط للفترة محل الدراسة، يليها جنوب أفريقيا حيث بلغت إجمالى قيمة الواردات المصرية من جنوب أفريقيا نحو ١٢٠,٤ مليون دولار تمثل ٠,١٣% من إجمالى صادرات جنوب أفريقيا الى العالم كمتوسط لنفس الفترة، يليها تنزانيا بإجمالى واردات مصرية بلغت نحو ٥ مليون دولار تمثل نحو ٠,١١% من إجمالى صادرات تنزانيا الى العالم كمتوسط لنفس الفترة، وأخيرا زامبيا وزيمبابوى بإجمالى قيمة واردات مصرية بلغت نحو ١٩٣ ، ٩٥ الف دولار من كل منهم على الترتيب بأهمية نسبية بلغت نحو ٠,٠٠٢% من إجمالى صادرات كل منهما الى العالم كمتوسط لفترة الدراسة . وتعتبر أهم الصادرات المصرية لزامبيا العدادات الكهربائية وأجزاؤها، أجهزة الاستقبال التلفزيونية، أسمدة اليوريا، الكابلات الكهربائية، المنتجات الغذائية والعصائر، إطارات السيارات، الأدوية والمنتجات الطبية، مستحضرات التجميل، المنتجات الورقية، المنسوجات، السجاد، الدهانات وكيماويات البناء، السيراميك والأدوات الصحية، الأجهزة الكهربائية. وأهم واردات مصر من زامبيا: النحاس، والتبغ والخشب والمنتجات الخشبية . وقد ارتفعت واردات مصر من زامبيا لتسجل ٢٦٢,٥ مليون دولار خلال ٢٠١٨، مقابل ١٧١,٥ مليون دولار خلال ٢٠١٧، وفق تقرير صادر عن إدارة الدول والمنظمات الأفريقية ووحدة الكوميسا بجهاز التمثيل التجارى. وأن الصادرات المصرية إلى زامبيا انخفضت لتسجل ١٢,٨ مليون دولار خلال ٢٠١٨، مقابل ١٣,٠٢ مليون دولار خلال ٢٠١٧، كما يتضح أن إجمالى الصادرات المصرية الى زيمبابوى بلغت نحو ١٥٠٤٩ ألف دولار منها نحو ٧١٣٢ ألف دولار قيمة الصادرات من السلع الزراعية ومنتجاتها تمثل نحو ٤٧,٤% من إجمالى قيمة صادرات مصر الى زيمبابوى كمتوسط للفترة (٢٠١٨-٢٠٢٠). كما يتبين أن اهم هذه الصادرات مجموعة السريال والمعجنات، يليها المصنعات الغذائية بقيمة صادرات بلغت نحو ٦٨١٢، ٢٨١ ألف دولار على الترتيب. كما يوضح الجدول ان إجمالى واردات مصر من زيمبابوى بلغت نحو ٩٤,٧ ألف دولار. واقتصرت الواردات المصرية الزراعية والغذائية من زيمبابوى على مجموعة الخضر الطازجة بقيمة واردات بلغت نحو ٧٩,٧ ألف دولار.

وفيما يتعلق بالصادرات الكلية لدول حوض النيل فقد أشارت النتائج إلى أنها تتزايد سنوياً بنحو ٢,٤ مليار دولار بمعدل تغير سنوى بلغ حوالي ٥,٧% من المتوسط والبالغ نحو ٤٢٣٧١ مليون دولار ، حيث انعكست التطورات الإيجابية وتحسن أداء معظم قطاعات الاقتصاديات لدول حوض النيل متمثلاً فى زيادة التجارة من خلال الإتفاقيات التجارية مع شركائها التجاريين

الرئيسيين، في حين أشارت النتائج إلى أن الواردات لدول حوض النيل تتزايد سنوياً بنحو ٧ مليار دولار بمعدل تغير سنوى بلغ حوالى ٧,٢% من المتوسط والبالغ نحو ٩٧٤٤٤ مليون دولار، بمعدل زيادة من قيمة الصادرات لدول حوض النيل وذلك يمثل عجزاً تجارياً فى الميزان التجارى لدول حوض النيل وفى غير صالح الميزان التجارى لدول حوض النيل الأمر الذى يشير أن الميزان التجارى خلال فترة الدراسة كان فى غير صالح صادرات التجارة لدول حوض النيل الكلية، وبدراسة الاتجاه الزمنى العام لتطور الميزان التجارى الكلى خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٢٠) حيث أن العجز في الميزان التجارى الكلى قد تزايد سنوياً بنحو -٤,٦ مليار دولار بمعدل تغير سنوى بلغ حوالى ٨,٤% من المتوسط والبالغ نحو ٥٥,١ مليار دولار حيث تناقصت نسبة تغطية الصادرات للواردات لدول حوض النيل بنحو ٠,٦% بمعدل تغير سنوى بلغ حوالى ١,٤% من المتوسط والبالغ نحو ٤٤%.

و فيما يتعلق بقيمة التجارة الكلية لدول حوض النيل فتوضح البيانات أن قد بلغت حدها الأدنى فى عام ٢٠٠٢ بحوالى ٣٣,٤ مليار دولار، بينما بلغت حدها الأقصى فى عام ٢٠١١ بحوالى ٢٠٣,٧ مليار دولار بمتوسط بلغ نحو ١٣٩,٨ مليار دولار خلال فترة الدراسة، وأن كمية التجارة لدول حوض النيل قد تزايد بنحو ٩,٥ مليار دولار بمعدل تغير سنوى بلغ حوالى ٦,٨% من المتوسط والبالغ نحو ١٣٩,٨ مليار دولار

وفيما يتعلق بنسبة تغطية الصادرات للواردات الكلية خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٢٠)، تشير أنها أخذت فى التناقص من نحو ٥٧% عام ٢٠٠٧ حتى وصلت إلى أدنى حد لها عام ٢٠١٥ بنسبة بلغت نحو ٣١%، بمتوسط بلغ نحو ٤٤% خلال فترة الدراسة، وذلك يمثل تراجعاً فى قيمة الصادرات الكلية لدول حوض النيل الأمر الذى يشير أن الميزان التجارى خلال فترة الدراسة كان فى غير صالح الصادرات لدول حوض النيل الكلية، وبدراسة الاتجاه الزمنى العام لتطور نسبة تغطية الصادرات للواردات لدول حوض النيل خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٢٠) تشير نسبة تغطية الصادرات للواردات لدول حوض النيل قد تناقص بنحو ٠,٦% بمعدل تغير سنوى بلغ حوالى ١,٤% من المتوسط والبالغ نحو ٤٤%

ويتضح من معدل التغطية لجمهورية مصر العربية خلال فترة الدراسة (٢٠٠١-٢٠٢٠) يتضح أنها بلغت حدها الأقصى نحو ٦٦,٥% عام ٢٠٠٦، تناقصت إلى حدها الأدنى الذي بلغ نحو ٢٩,٥% عام ٢٠١٥ ووصلت إلى نحو ٤٤,٥% عام ٢٠٢٠ بمتوسط بلغ نحو ٣٢,٤%.

ويتضح من درجة المشاركة الاقتصادية لجمهورية مصر العربية خلال فترة الدراسة (٢٠٠١-٢٠٢٠) يتضح أنها بلغت حدها الأدنى نحو ٢٠% عام ٢٠٠٦، بينما بلغ حدها الأقصى نحو ٥٤,٤% عام ٢٠١٥ تناقصت إلى نحو ٣٨,٤% بمتوسط بلغ نحو ٣٢,٤%.

كما يتضح من درجة الانكشاف الاقتصادي لدولة السودان خلال فترة الدراسة أنها بلغت حدها الأدنى نحو ١٧,١% عام ٢٠٠٦، بينما بلغ حدها الأقصى نحو ٤٣,٩% عام ٢٠٠٨ ووصلت إلى نحو ٢١,٥% في عام ٢٠٢٠ بمتوسط بلغ نحو ٢٨%، كما توضح درجة المشاركة أنها بلغت حدها الأدنى نحو ١,٣% عام ٢٠٠٨، بينما بلغ حدها الأقصى نحو ٥٠% عام ٢٠١٥ ووصلت إلى نحو ٤٢,٤% في عام ٢٠٢٠ بمتوسط بلغ نحو ١١,١% ، ومن نتائج معدل التغطية لدولة كينيا يتضح أنها بلغت حدها الأقصى نحو ٧٣,٤% عام ٢٠٠٣، تناقصت إلى نحو ٣٣,٢% عام ٢٠١٤ ووصلت إلى نحو ٣٩,١% في عام ٢٠٢٠ بمتوسط بلغ نحو ٤٢,١% وجاءت نتائج درجة المشاركة لدولة كينيا خلال فترة الدراسة (٢٠٠١-٢٠٢٠)أنها بلغت حدها الأدنى نحو ٢,٨% عام ٢٠٠٣، بينما بلغ حدها الأقصى نحو ٢٠,٢% عام ٢٠٠٨ ووصلت إلى نحو ٨,٣% في عام ٢٠٢٠ بمتوسط بلغ نحو ٨,٧% ، واتضح من نتائج معدل التغطية لدولة اثيوبيا يتضح أنها بلغت حدها الأقصى نحو ٢٦,٤% عام ٢٠٠٢، تناقصت إلى نحو ١٠,١% عام ٢٠٢٠ حتى وصلت إلى نحو ١٧,٩%، بمتوسط بلغ نحو ١٨,٣% خلال فترة الدراسة ، و باستعراض نتائج درجة المشاركة لدولة إثيوبيا يتضح أنها بلغت حدها الأدنى نحو ٥٨,٣% عام ٢٠٠٢، بينما بلغ حدها الأقصى نحو ٨١,٦% عام ٢٠٠٨ ووصلت إلى نحو ٦٩,٧% في عام ٢٠٢٠ بمتوسط بلغ نحو ٦٨,٤% ، ومن نتائج معدل التغطية لدولة أوغندا خلال فترة الدراسة (٢٠٠١-٢٠٢٠) ، يتضح أنها بلغت حدها الأدنى نحو ٣٤,٧% عام ٢٠١٠، بينما بلغ حدها الأقصى نحو ٥١,٩% عام ٢٠١٧ ووصلت إلى نحو ٥٠,٣% في عام ٢٠٢٠ بمتوسط بلغ نحو ٤١,٤% خلال فترة الدراسة، باستعراض نتائج درجة المشاركة لدولة أوغندا يتضح أنها بلغت حدها الأقصى نحو ٤٨,٥% عام ٢٠١٠، تناقصت إلى نحو ٣١,٧% عام ٢٠١٧، ووصلت إلى نحو ٣٣,١% في عام ٢٠٢٠ بمتوسط بلغ نحو ٤١,١% خلال فترة الدراسة، ومن نتائج معدل التغطية لدولة رواندا يتضح أنها بلغت حدها الأدنى نحو ٢,٤% عام ٢٠٠٣، بينما بلغ حدها الأقصى نحو ١٢,٩% عام ٢٠٢٠ بمتوسط بلغ نحو ٥,١% خلال فترة الدراسة ، ومن نتائج درجة المشاركة لدولة رواندا يتضح أنها بلغت حده الأقصى نحو ٩٥,٤% عام ٢٠٠٣، تناقصت إلى نحو ٧٧,٢% عام ٢٠٢٠، بمتوسط بلغ نحو ١٢٦,٤% خلال فترة الدراسة، بينما باستعراض نتائج تقدير معدل التغطية لدولة بوروندى خلال فترة الدراسة (٢٠٠١-٢٠٢٠) يتضح أنها بلغت حدها الأقصى نحو ٥٢,٨% عام ٢٠٠٦، تناقصت إلى نحو ١٧,٦% عام ٢٠١١، ووصلت إلى نحو ١٧,٨% في عام ٢٠٢٠ بمتوسط بلغ نحو ٢٨,٢% ، واتضح من نتائج درجة المشاركة لدولة بوروندى خلال فترة الدراسة (٢٠٠١-٢٠٢٠)، أنها بلغت حدها الأدنى نحو ٣٠,٩% عام ٢٠٠٦، بينما بلغت حدها الأقصى نحو ٧٠,١% عام ٢٠١١ ووصلت إلى نحو ٦٩,٧% في عام ٢٠٢٠ بمتوسط بلغ نحو ٥٣,٢%.

أشارت نتائج الباب الرابع أن الصادرات المصرية لدول الكوميسا فقد بلغت قيمتها حدها الأدنى عام ٢٠٠١ بحوالى ١١٣,٣ مليون دولار، بينما بلغت حدها الأقصى عام ٢٠١١ بحوالى ٢,٣ مليار دولار، انخفضت إلى حوالي ١,٤ مليار دولار عام ٢٠٢٠، تتزايد سنوياً بنحو ٧٩,٧ مليون دولار بمعدل تغير سنوى بلغ حوالي ٦,٩% من المتوسط والبالغ نحو ١١٦٠ مليون دولار، حيث انعكست التطورات الإيجابية فى قطاعات الإقتصاد المصرى متمثلاً فى زيادة التجارة من خلال الإتفاقيات التجارية مع شركائها التجاريين الرئيسيين، كما أشارت النتائج أن الواردات المصرية بلغت قيمتها حدها الأدنى فى عام ٢٠٠٤ بحوالى ١٩٩ مليون دولار، بينما بلغت حدها الأقصى فى عام ٢٠٠٨ بحوالى ١١٤٩ مليون دولار، تتزايد سنوياً بنحو ٢٥,٥ مليون دولار بمعدل تغير سنوى بلغ حوالى ٤,٣% من المتوسط والبالغ نحو ٥٨٨,٦ مليون دولار، وذلك يمثل فائضاً تجارياً فى الميزان التجارى بين مصر ودول الكوميسا لصالح الميزان التجارى المصرى الأمر الذى يشير أن الميزان التجارى خلال فترة الدراسة كان فى صالح صادرات التجارة المصرية إلى دول الكوميسا، وتزايد هذا الفائض سنوياً بنحو ٥٤ مليون دولار بمعدل تغير سنوى بلغ حوالى ٩,٤% من المتوسط والبالغ نحو ٥٧٢ مليون دولار، **و فيما يتعلق بقيمة التجارة المصرية ودول الكوميسا الإجمالية** فيتضح انها بلغت حدها الأدنى فى عام ٢٠٠١ بحوالى ٣٨٩ مليون دولار، بينما بلغت حدها الأقصى فى عام ٢٠١٠ بحوالى ٣,٢مليار دولار بمتوسط بلغ نحو ١,٧ مليار دولار خلال فترة الدراسة، وبدراسة الاتجاه الزمنى العام لتطور قيمة التجارة المصرية ودول الكوميسا الكلية خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٢٠)، أن قيمة التجارة المصرية قد تزايد بنحو ١٠٥ مليون دولار بمعدل تغير سنوى بلغ حوالى ٦% من المتوسط والبالغ نحو ١٧٤٩ مليون دولار وقد ثبتت معنوية هذا التزايد وبلغت نسبة تغطية الصادرات للواردات المصرية بنحو ٨,٧% بمعدل تزايد سنوى بلغ حوالى ٥٦,٣% من المتوسط والبالغ نحو ١٦٣,٥%، كما أشارت النتائج إلى أن أهم دول الكوميسا مساهمة في الإستيراد من مصر (٢٠١٦-٢٠٢٠) حيث جاءت ليبيا في المركز الأول مساهمة فى الإستيراد من مصر فى التجارة الكلية من دول الكوميسا بمتوسط قيمته بلغ حوالى ٦٤٨ مليون دولار بنسبة بلغت نحو ٣٥% من إجمالى الصادرات الكلية المصرية لدول الكوميسا خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠٢٠) ، تليها دولة السودان بمتوسط قيمته بلغ حوالى ٤٧٦ مليون دولار بنسبة بلغت نحو ٢٥,٧% من إجمالى الصادرات الكلية المصرية لدول الكوميسا خلال نفس الفترة، كما جاءت كلاً كينيا، وأثيوبيا، وأرتيريا، وأوغندا فى المركز من الثالث إلى السادس بمتوسط قيمته بلغ حوالى ٢٨٢، ١١٨، ٧٨، ٥٧ مليون دولار بنسبة بلغت نحو ١٥,٢%، ٦,٤%، ٤,٢%، ٣,١% على الترتيب من إجمالى الواردات الكلية لدول الكوميسا من مصر خلال نفس الفترة، كما تبين أن باقى دول الكوميسا استحوذت على حوالى ١٩٥ مليون دولار من متوسط قيمة الواردات بنسبة بلغت نحو

١٠,٤% خلال نفس الفترة من قيمة الصادرات المصرية الكلية لدول الكوميسا والتى بلغت حوالى ١٨٥٣ مليون دولار.

كما أشارت النتائج إلى أن أهم دول الكوميسا مساهمة في الصادرات إلى مصر (٢٠١٦-٢٠٢٠) حيث جاءت أن كينيا هى أول دولة من دول الكوميسا مساهمة فى الواردات المصرية من دول الكوميسا بمتوسط قيمته بلغ حوالى ٢٨٩ مليون دولار بنسبة بلغت نحو ٣٩,٩% من إجمالى الواردات الكلية المصرية من دول الكوميسا خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠٢٠) ، تليها دولة زامبيا بمتوسط قيمته بلغ حوالى ١٥٥ مليون دولار بنسبة بلغت نحو ٢١,٣% من إجمالى الواردات الكلية المصرية من دول الكوميسا خلال نفس الفترة، كما جاءت كلاً السودان، وليبيا، والكونغو الديموقراطية، وأثيوبيا فى المركز من الثالث إلى السادس بمتوسط قيمته بلغ حوالى ١٠٦، ٦٩، ٣٤، ٢٤ مليون دولار بنسبة بلغت نحو ١٤,٦%، ٩,٦%، ٤,٦%، ٣,٣% على الترتيب من إجمالى الواردات الكلية لدول الكوميسا من مصر خلال نفس الفترة، حيث بلغت نسبة هذه الدول نحو ٩٣,٣% من واردات مصر من دول الكوميسا، كما تبين أن باقى دول الكوميسا استحوذت على حوالى ٤٨,٥ مليون دولار من متوسط قيمة الواردات المصرية بنسبة بلغت نحو ٦,٧% خلال نفس الفترة من قيمة الواردات المصرية الكلية من دول الكوميسا والتى بلغت حوالى ٧٢٦ مليون دولار، كما أشارت النتائج إلى أن الدول التى حققت مصر فائضاً تجارياً من خلال تجارتها مع ليبيا بحوالى ٥٧٨ مليون دولار بما يمثل نسبة بلغت نحو ٥١,٣% من حجم التجارة بين كلاً من مصر وليبيا والتى بلغت حوالى ٧١٧ مليون دولار بما يمثل نحو ٢٧,٨% من حجم التجارة الكلية بين مصر ودول الكوميسا خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠٢٠)، تلتها السودان بحوالى ٣٧٠ مليون دولار بما يمثل نسبة بلغت نحو ٣٢,٨% من حجم التجارة بين كلاً من مصر والسودان والتى بلغت حوالى ٥٨٢ مليون دولار بما يمثل نحو ٢٢,٦% من حجم التجارة الكلية بين مصر ودول الكوميسا خلال نفس الفترة، ثم جاءت أثيوبيا بحوالى ٩٤ مليون دولار بما يمثل نسبة بلغت نحو ٨,٤% من حجم التجارة بين كلاً من مصر وأثيوبيا والتى بلغت حوالى ١٤٢ مليون دولار بما يمثل نحو ٥,٥% من حجم التجارة الكلية بين مصر ودول الكوميسا، كما جاءت كلاً أرتيريا، وأوغندا، وجيبوتي، فى المركز من الرابع إلى السادس من حيث تحقيق فائض تجارى لصالح مصر بمتوسط قيمته بلغ حوالي ٧٤، ٥٤، ٢٥، مليون دولار بنسبة بلغت نحو ٦,٦%، ٤,٨%، ٢,٢%، على الترتيب من حجم التجارة الكلية بين كلاً من مصر وهذه الدول من حجم التجارة والتى بلغت حوالي ٨٢، ٦٠، ٣٣ مليون دولار بما يمثل نحو ٣,٢%، ٢,٣%، ١,٣% على الترتيب من حجم التجارة الكلية بين مصر ودول الكوميسا خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠٢٠)، كما أشارت النتائج إلى أن الدول التى حققت مصر معها عجز تجارى من خلال تجارتها مع زامبيا بحوالى -١٣٨ مليون

دولار من حجم التجارة بين كلاً من مصر وزامبيا والتى بلغت حوالى ١٧٢ مليون دولار بما يمثل نحو ٦,٧% من حجم التجارة الكلية بين مصر ودول الكوميسا خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠٢٠)، وجاءت الكونغو الديموقراطية بحوالى -١٥ مليون دولار من حجم التجارة بين كلاً من مصر والكونغو الديموقراطية والتى بلغت حوالي ٥٢ مليون دولار بما يمثل نحو ٢% من حجم التجارة الكلية بين مصر ودول الكوميسا خلال نفس الفترة، وجاءت كينيا في المركز الثالث حيث بلغت حوالي ٥٢ مليون دولار بما يمثل نحو ٢٢,٢% من حجم التجارة الكلية بين مصر ودول الكوميسا خلال نفس الفترة، كما حققت مصر عجزاً تجارياً من خلال تجارتها مع ناميبيا بحوالى -١ مليون دولار من حجم التجارة بين كلاً من مصر وناميبيا والتى بلغت حوالي ٢ مليون دولار بما يمثل نحو ٠,١% من حجم التجارة الكلية بين مصر ودول الكوميسا خلال نفس الفترة ، وجاءت أهم دول الكوميسا مساهمة في حجم التجارة مع مصر (٢٠١٦-٢٠٢٠) حيث يتضح تطور التجارة الكلية المصرية من وإلى دول الكوميسا (الصادرات+ الواردات) على المستوى الفردى خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠٢٠) حيث يتضح أن ليبيا هى أول دولة من دول الكوميسا مساهمة فى التجارة الكلية بين مصر ودول الكوميسا بمتوسط قيمته بلغ حوالى ٧١٧ مليون دولار بنسبة بلغت نحو ٢٧,٨% من إجمالى التجارة الكلية المصرية مع دول الكوميسا خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠٢٠)، تليها دولة السودان بمتوسط قيمته بلغ حوالى ٥٨٢ مليون دولار بنسبة بلغت نحو ٢٢,٦% من إجمالى التجارة الكلية المصرية مع دول الكوميسا خلال نفس الفترة، كما جاءت كلاً كينيا، وزامبيا، وأثيوبيا، وأرتيريا فى المركز من الثالث إلى السادس بمتوسط قيمته بلغ حوالى ٥٧١، ١٧٢، ١٤٢، ٨٢ مليون دولار بنسبة بلغت نحو ٢٢,٢%، ٦,٧%، ٥,٥%، ٣,٢% على الترتيب من إجمالى التجارة الكلية بين مصر ودول الكوميسا خلال نفس الفترة، حيث بلغت نسبة هذه الدول نحو ٨٨% من تجارة مصر الكلية مع دول الكوميسا، كما تبين أن باقى دول الكوميسا استحوذت على حوالى ٣١٣ مليون دولار من متوسط قيمة التجارة الكلية المصرية بنسبة بلغت نحو ١٢% خلال نفس الفترة من قيمة التجارة الكلية المصرية مع دول الكوميسا والتى بلغت حوالى ٢٥٧٩ مليون دولار.

فيما يتعلق بالصادرات الزراعية المصرية فقد تناقصت قيمتها من حوالي ٣١٠ مليون دولار عام ٢٠١٠، إلى حوالي ٩١ مليون دولار عام ٢٠١٧ بمعدل تناقص يبلغ نحو ٧١%، أما فيما يتعلق بالواردات الزراعية المصرية فقد تزايدت من حوالي ٢٦٢ مليون دولار عام ٢٠٠٨، إلى حوالي ٤٢٦ مليون دولار عام ٢٠١٨ بنسبة تزايد بلغت نحو ٦٣% عن عام ٢٠٠٨ ويبلغ متوسط الفترة حوالي ٣٢٧ مليون دولار، كما توصلت النتائج أن هناك عجز مستمر فى الميزان الزراعى المصرى خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠) حيث تناقص من حوالى ٤٨ مليون دولار عام ٢٠١٠ إلى أدنى قيمة له عام ٢٠١٨ حيث بلغ حوالى -٢٨٢ مليون دولار وذلك يمثل أكبر عجز تجارى فى

الميزان الزراعى المصرى خلال نفس الفترة، الأمر الذى يشير أن الميزان الزراعى خلال فترة الدراسة كان فى صالح الصادرات الزراعية المصرية، أما فيما يتعلق بحجم التجارة الزراعية المصرية الإجمالية فتوضح أنها قد بلغت حدها الأدنى فى عام ٢٠١٠ بحوالى ٣٧٨ مليون دولار، بينما بلغت حدها الأقصى فى عام ٢٠١٦ بحوالى ٥٩٩ مليون دولار، بمعدل تزايد يبلغ نحو ٥٨%، وأن حجم التجارة الزراعية المصرية الكلية قد تناقصت خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠) بمعدل سنوى بلغ حوالي ١٠٩ مليون دولار تمثل نحو ١,٣% من متوسط قيمتها خلال نفس الفترة والذي بلغ حوالي ٥٠٤ مليون دولار وبلغت نسبة تغطية الصادرات للواردات الزراعية نحو ٥١% فقط كمتوسط لنفس الفترة، كما أشارت النتائج إلى الأهمية النسبية للتجارة الخارجية مع دول الكوميسا بالنسبة للتجارة الخارجية الزراعية الكلية المصرية بالنسبة للصادرات الزراعية الكلية المصرية فقد بلغت نسبتها الحد الأقصى خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠) بنحو ٩,٩% عام ٢٠١٢، بينما تراجعت نسبتها وبلغت الحد الأدنى عام ٢٠١٩ بنحو ٣,٢%، بمقدار تناقص بلغت نسبته نحو ٦,٧% بمعدل تناقص تبلغ نسبته نحو ٦٨%، وبلغ متوسط الفترة نحو ٦% من حيث الأهمية النسبية خلال فترة الدراسة، الأمر الذى يشير إلى إنخفاض نسبة مساهمة الصادرات الزراعية المصرية، وهو ما يؤكد تراجع الصادرات لدول الكوميسا خاصةً الزراعية منها، الأمر الذى يتطلب ضرورة مراجعة التبادل التجارى مع دول الكوميسا خاصةً فى مجال الصادرات الزراعية المصرية، فيما يتعلق بالأهمية النسبية للواردات الزراعية مع دول الكوميسا بالنسبة للواردات الزراعية الكلية المصرية فقد بلغت نسبتها الحد الأدنى خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠) بنحو ٣,٧% عام ٢٠١٤، بينما بلغت الحد الأقصى عام ٢٠١٤ بنحو ٣,٢% ، بنسبة زيادة بلغت نحو ٥,٦% بمعدل تزايد تبلغ نسبته نحو ١٥١% فى قيمة الواردات الزراعية من دول الكوميسا وبلغ متوسط الفترة نحو ٦,٢% من حيث الأهمية النسبية خلال فترة الدراسة الأمر الذى يشير إلى ارتفاع نسبة مساهمة الواردات الزراعية المصرية، وهو ما يؤكد تزايد الواردات من دول الكوميسا خاصةً الزراعية منها، الأمر الذى يشير إلى أن الميزان الزراعى المصرى مع دول الكوميسا ليس فى صالح التجارة الخارجية الزراعية المصرية.

يتضح مما سبق أن الأهمية النسبية للصادرات الزراعية بالنسبة لدول الكوميسا تراجعت خلال فترة الدراسة بنسبة ٦٨%، فى المقابل ارتفعت الأهمية النسبية للواردات الزراعية من دول الكوميسا بالنسبة للواردات الزراعية المصرية خلال فترة الدراسة بنسبة ١٥١%، الأمر الذي يشير أن هناك إنخفاض فى الصادرات الزراعية المصرية لدول الكوميسا تفوق نسبته تطور الواردات الزراعية المصرية حيث تزيد نسبة مساهمة الواردات الزراعية فى حجم التجارة الكلية الزراعية بين مصر ودول الكوميسا خلال فترة الدراسة.

كما توصلت النتائج إلى أن أهم العوامل المؤثرة على تدفق التجارة بين مصر ودول الكوميسا أن هناك علاقة عكسية بين المتغير التابع وكل من الناتج المحلي الإجمالي لمصر، وهذا لا يتوافق مع المنطق الاقتصادي، كما أن هناك علاقة عكسية بين حجم التبادل التجارى (المتغير التابع) والناتج المحلى لدول الكوميسا في النموذج، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لدول الكوميسا وهذا يتوافق مع المنطق الاقتصادي، والمسافة بين مصر ودول الكوميسا وهذا يتوافق مع المنطق الاقتصادي إذ أنه كلما زادت المسافة بين مصر ودول الكوميسا كلما انخفض التبادل التجارى بين مصر وتلك الدول، بينما تناسب المتغير التابع طردياً (علاقة موجبة) مع كل من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لمصر، متغير المسافة، والمتغير الصوري للحدود المشتركة. حيث انه بزيادة إجمالى الناتج المحلي لمصر GDP_{it} بنحو ١% تزيد التجارة الكلية بين مصر ودول الكوميسا الخمس بنحو ٧٧,٨%، كما تبين أن زيادة اجمالى الناتج المحلي فى تلك الدول GDP_{jt} بنحو ١% يؤدى لخفض التبادل التجارى بين مصر وتلك الدول بنحو -٠,٨٦%، إلا انه على الجانب الأخر فإنه بزيادة متوسط نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى لمصر $GDP_{i\ per\ capita}$ بنحو ١% يؤدى الى انخفاض حجم التبادل التجارى بين مصر وتلك الدول بنحو -٦٩% وقد يرجع ذلك بارتباط زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج بتحسن النمط الاستهلاكي ومن ثم الذوق والذى يتبعه انخفاض الطلب على المنتجات الكلية لتلك الدول، كما أنه بزيادة المسافة بنحو ١% تقل التجارة بنحو -١٠% (كما هو متوقع) وقد ثبتت معنويته الإحصائية، كما أشارت نتائج نموذج الجاذبية لقيمة صادرات مصر الكلية لدول الكوميسا، الى أن هناك علاقة عكسية بين المتغير التابع وكل من الناتج المحلي الإجمالي لمصر ولدول الكوميسا، ونصيب الفرد في دول الكوميسا، ومتغير المسافة، بينما تتناسب طردياً (علاقة موجبة) مع كل من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لمصر ولدول الكوميسا، والمتغير الصوري للحدود المشتركة، حيث انه بزيادة إجمالى الناتج المحلي لمصر GDP_{it} بنحو ١% تقل صادرات مصر الكلية لدول الكوميسا الخمس بنحو ٢٧,٦% (غير منطقي اقتصادياً) إلا أنه يمكن تفسيره بأن زيادة الناتج المحلى الإجمالى لمصر يساعد على رفع جودة المنتجات الكلية المصرية ومن ثم زيادة قدرتها التنافسية والذى يساعد على توجيهها الى دول أعلى نموا ودخلا من باقى دول العالم، كما تبين أنه بزيادة اجمالى الناتج المحلي فى تلك الدول GDP_{jt} بنحو ١% يؤدى لانخفاض قيمة الصادرات المصرية لتلك الدول بنحو -٠,٠٢% (غير منطقي اقتصادياً) إلا أنه يمكن تفسير ذلك الى انه بزيادة الناتج المحلى الإجمالى لتلك الدول يتحسن نمطها الاستهلاكي مما يكون له أثر سلبى على طلبها على السلع المصرية، إلا انه على الجانب الأخر فإنه بزيادة متوسط نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى لمصر $GDP_{i\ per\ capita}$ بنحو ١% يؤدى الى زيادة قيمة صادرات مصر لتلك الدول بنحو ٣١,٤% وقد يرجع ذلك لارتباط زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج بتحسن النمط

الاستهلاكي ومن ثم الذوق والذى يتبعه انخفاض الطلب على المنتجات وتوجهه لطلب سلع أعلى جودة مما يوفر المزيد من السلع التى يمكن توجيهها لتلك الدول، كما أنه بزيادة متوسط نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى لتلك الدول $GDP_{j\ per\ capjta}$ بنحو ١% يؤدى الى إنخفاض قيمة صادرات مصر لتلك الدول بنحو ١,٦% وقد يرجع ذلك لارتباط زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج بزيادة الطلب الاستهلاكي الفردى لتلك الدول ولكن من دول أخرى بعيداً عن مصر، وأشارت نتائج المتغير الصوري للحدود المشتركة الى زيادة الصادرات لتلك الدول بنحو ١,٠٣% وهذا ما تؤكده نتائج البحث سالفة الذكر والتى يتبين منها أنه تتركز صادرات مصر بنسبة ٧٢,٩% لدولة كل من كينيا وليبيا، كما أنه بزيادة المسافة بنحو ١% تقل صادرات مصر لتلك الدول بنحو ٩,٣% (كما هو متوقع)، في حين أكدت نتائج نموذج الجاذبية لواردات مصر من دول الكوميسا، أن هناك علاقة عكسية بين المتغير التابع وكل من الناتج المحلي الإجمالي لمصر ولدول الكوميسا، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لدول الكوميسا ، متغير المسافة (منطقى اقتصاديا بالنسبة لمتغير المسافة) ، بينما تبين وجود علاقة طردية (موجبة) مع كل من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لمصر، والمتغير الصورى للحدود المشتركة، حيث انه بزيادة إجمالى الناتج المحلي لمصر GDP_{it} بنحو ١% تنخفض واردات مصر من دول الكوميسا بنحو ١٠٤%، وقد يرجع ذلك لارتباط زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج في مصر الأمر الذى يؤدى إلى تحسن النمط الاستهلاكي ومن ثم الذوق والذى يتبعه انخفاض الطلب على المنتجات وتوجهه لطلب سلع أعلى جودة مما يخفض الواردات من السلع التى يمكن استيرادها من تلك الدول كما تبين أنه بزيادة إجمالى الناتج المحلي فى تلك الدول GDP_{jt} بنحو ١% يؤدى لخفض واردات مصر من تلك الدول بنحو ١,٥% ، كما أنه بزيادة متوسط نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى لتلك الدول $GDP_{j\ per\ capjta}$ بنحو ١% يؤدى الى خفض واردات مصر من تلك الدول بنحو ١,٨% ، فى حين تبين ان الاشارة السالبة لمتغير المسافة يمكن تفسيرها لطبيعة الواردات المصرية من دول الكوميسا والتى يتركز نحو ٨٣,٨٥% من واردات مصر فى المجموعة السلعية " البن، والشاي، البهارات، والنباتات الطبية والعطرية " والتى يتركز انتاجها فى دولة كينيا والتى تحتل وحدها مايقرب من نحو ٥٠% من متوسط واردات مصر من دول الكوميسا. كما أشارت نتائج المتغير الصورى للحدود المشتركة الى انخفاض واردات مصر من الدول التى تشترك معها مصر فى الحدود وهى ليبيا من بين أهم الدول التى تناول دراستها نموذج الواردات بنحو ١,٢٢% والتى لا تتجاوز نسبة واردات مصر منها نحو ١٢,٥% فى متوسط الفترة التى تناولها النموذج.

التوصيـــات

وفي ضوء النتائج التي توصل إليها البحث فإنه يمكن التوصية بالآتي:

١- الاهتمام بتوفير وسائل نقل جيدة وتطوير الوسائل الموجودة بين مصر وكل دولة من دول أفريقيا خاصة دول حوض النيل ودول الكوميسا لزيادة الصادرات المصرية الزراعية لتلك الأسواق. نظراً لوجود تأثير عكسى للمسافة على حجم الصادرات المصرية الزراعية لتلك الأسواق.

٢- دراسة متطلبات أسواق الدول الأفريقية ودول حوض النيل والكوميسا خاصة والاهتمام بجودة صادرات مصر الى تلك الأسواق حيث ان بإرتفاع الدخل الفردى فى هذه الدول يقل الطلب على الصادرات المصرية، وهذا مؤشر يعكس عدم جودة تلك السلع والمنتجات المصرية فى أسواق الكوميسا، لزيادة الصادرات الزراعية لدول الكوميسا خاصةً التى تتمتع مصر فيها بميزة نسبية وتنافسية عالية.

٣- العمل على فتح أسواق جديدة للمنتجات المصرية والحفاظ على الأسواق الموجودة بالفعل، حيث تتركز صادرات مصر الزراعية فى عدد محدود من دول قارة أفريقيا.

٤- زيادة حجم الإستثمارات الزراعية بين مصر ودول حوض النيل والكوميسا من خلال إقامة مشروعات خاصةً وتعزيز دور القطاع الخاص فى الدول الأفريقية وتبادل الخبرات بين دول القارة عامة، ودول التكتل خاصةً.